الاقتصاديات العربية امام تحديات العولمة

أ. م. د. سامي حميد عباس الجميلي
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة الانبار

المقدمة

يمر العالم اليوم بتطورات مذهلة يعتقد الكثير من المراقبين ان تكون لها تأثيرات في رسم صورة جديدة للعالم الذي توارت عنه لغة الحوار بين الثقافات والشعوب وتصدرت احداث لغة الحرب ضد مجهول لم يتفق العالم على تحديد معالمه بعد.

والوطن العربي لا شك انه معرض ربما اكثر من غيره لمواجهة تحديات كبرى في اطار تداعيات ماشهده العالم من احداث مؤخراً وخاصة في الحادي عشر من ايلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١ عندما وقع الهجوم باتجاه عاصمة الولايات المتحدة (العاصمة السياسية) واشنطن والعاصمة الاقتصادية -الدبلوماسية نيويورك . حيث وقع الهجوم على (مركز التجارة العالمي) ووزارة الدفاع(البنتاغون) وفي لحظتها لم يصدق الكثير ماحدث. وبعد ان استفاق العالم من دهشته وصدق ان ماحدث كان حقيقة ظهرت التساؤلات حول سبب استهداف امريكا دون غيرها والكثير يعتقدون ان السبب هو لان لها يد ودور في كل ماحدث في العالم نتيجة سياستها اللاعقلانية التي افسدت الامم المتحدة وجعلتها تنحرف عن دورها الرئيسي في حفظ السلام وحماية الدول الضعيفة والصغيرة بل ان الامم المتحدة اصبحت سيفاً مسلطاً على رقاب الخارجين عن طور السياسة الامريكية والرافضين لمشاريعها التوسعية في العالم.

الا ان الولايات المتحدة لازالت تملك الكثير من اوراق الهيمنة من راس مال وتكنولوجيا وشركات متعددة الجنسية...الخ والتي من خلالها اخذت توظف قدراتها الاقتصادية لاظهار دورها العالمي المهيمن من خلال وسائل متعددة منها الهيمنة عبر آليات العولمة المتمثلة بالسيطرة على المؤسسات الاساسية للنظام الاقتصادي الدولي وخصوصاً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بالاضافة الى قيادتها للتكتل الاقتصادي لمنطقة شمال امريكيا (النافتا) مع الهيمنة عبر الاقليمية عبر قيادتها لمنظمة التجارة الحرة ولكنها بالمقابل ادركت ومنذ بداية التسعينات ان القوى الدولية الكبرى في اسيا(اليابان، الصين) بالاضافة الى دول الاتحاد الاوربي اصبحت قوى عالمية يمكن ان تؤثر ليس في مستقبل النظام الدولي فقط بل في مستقبل الولايات المتحدة ذاتها في جميع المجالات مما زاد من المخاوف التي بدات تسيطر على عقلية صانع القرار الامريكي لا بسبب ماتتمتع به كل قوة منفردة وانما التخوف من احتمال قيام علاقات ستراتيجية بينها بشكل يقود الى تقليص دور الولايات المتحدة في المستقبل وقد تزامن تدني موقع المنطقة العربية مع طفرة العولمة التي انتشر مفعولها عبر تنامي تدفق رؤوس الاموال بشكل يساير تقدماً تكنولوجياً هائلاً كان له تاثير في تنظيم التصرفات الاقتصادية وتحرير مبادلات السلع والخدمات.[١]*

* (١)فتح الله ولعلو تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية سلسلة دراسات عربية عمان ١٩٩٦ ص١٥

ان ماتقدم ذكره يمثل الدوافع وراء اختيار هذا الموضوع فهو يمثل احدى القضايا الهامة التي ستحقق الدراسة والبحث .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الدول العربية لامكان لها على الاطلاق في العولمة الا في الاتجاه السالب.

مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث في وجود اتجاه كبير يسير نحو عولمة الاقتصاد عن طريق هيمنة النظام الراسمالي العالمي بدعم من قبل الولايات المتحدة الامريكية وتدير دفته المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة والشركات متعددة الجنسيات.

أهداف البحث

تستهدف هذه الدراسة محاولة لتحديد مفهوم العولمة ومصطلح العولمة التي تعني هيمنة النظام الراسمالي العالمي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية ، وتحديد اهم المشكلات التي تعاني منها الاقتصاديات العربية ونتائجها على الدول العربية ومدى قدرة الاقتصاديات العربية على مواجهة كل ما يتجلى عن العولمة من متغيرات وتداعيات والتعامل معها ومعالجتها بما يتواءم مع مصالحها.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وعلى المصادر والمراجع العربية والاجنبية وكذلك على البحوث والمقالات .

ومن اجل تغطية موضوع البحث فقد قسم الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول بعض المفاهيم الا ساسية للعولمة وتطورها في حين تضمن المبحث الثاني موضوع الابعاد والافاق المستقبلية للعولمة في الدول العربية .

اما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة السبل الكفيلة لمواجهة العولمة ثم اختتم البحث بعرض الاستنتاجات والتوصيات

نشأة العولمة وتطورها

ان مصطلح العولمة(GLobaLization) كما يروج لها الغرب هي حتمية وليست خياراً متاحاً بل حقيقة واقعة فهي نتيجة لتطور حتمي ولم تصنعها امريكا. فبعض المفكرين يرجع مصطلح العولمة الى تنبؤات عالم الاتصال (مارشال ماكوهان) في الستينات من ان العالم اصبح بفضل تطور الاتصال (قرية كونية) والبعض الاخر يرجع اصل المصطلح الى الفكر الفلسفي الالماني الذي توجه (هيجل) بمقولته الشهيرة حول (الدولة العالمية المنسجمة) التي تنعدم فيها

التناقضات الايديولوجية وتطبق حقوق الانسان.[١] ، لكن الوقائع تثبت ان حركة العولمة هي نتاج داخلي للراسمالية المعاصرة تتجسد في الشركات متعددة الجنسية.

اما الباحث (فيليب غوميث) فيرى ان ظاهرة العولمة ما زالت غير واضحة المعالم لامن حيث تحديد المفهوم ولامن حيث اختبارها على ارض الواقع لذا فهو يحذر من عدم المبالغة باهمية هذه الظاهرة كظاهرة تلغي التمايز القومي وتتخطى السيادة القومية للدول في بعض القطاعات كالمال والثقافة .

فالدولة القومية مازال لها الكلمة الفصل في مسائل اخرى كالدفاع وحتى التجارة الخارجية.[٢] ، وعموماً فان العولمة هي فرضية لم يتم اثباتها بعد ومايزال الجدل حولها يدور على اشده في مختلف بلدان العالم. وان امريكا فقط حاولت ان تستعملها وتجعلها امريكية ولكنها تاكدت انها لا تستطيع ذلك فهي عملية لامفر منها ويجب قبولها كما هي وعلى الدول العربية ان تتكيف معها لكن يجب عليها ان لاتقبل العولمة بالمفهوم الامريكي (الامركة)' فالعولمة كما يصفها بعض الباحثين تشبه قطاراً تحرك بالفعل . لذلك فمن الحكمة ان نوظف جهودنا علماً وعملاً لتكييف اوضاعنا مع ماتطرحه العولمة من معطيات وكيف تكون الاستجابة لهذه المتغيرات ليكون لنا دوراً مؤثراً او قدرة تنافسية في نظام عالمي جديد متعدد الاوجة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً[٣] .

وتأتي العولمة حصيلة لعدة ظواهر في مقدمتها:

١.ظهور الشركات متعددة الجنسيات كعنصر حاكم في النظام الاقتصادي العالمي.

٢.شيوع ظاهرة الاندماج والاستحواذ والتحالفات بين المؤسسات الكبرى.

٣.تسارع التطور التكنولوجي والتقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(*).

٤.تكريس ظاهرة التكتلات والتجمعات الاقتصادية الاقليمية.

وقد تعددت التعاريف التي تناولت مصطلح العولمة وهذا يرجع الى كونه من اكثر المصطلحات مرونه او مطاطية في ادبيات علم الاقتصاد فقد كان مثار جدل واختلاف بين المفكرين الاقتصاديين فقد اختلف الاقتصاديون في تعريف هذا المصطلح (GLobulization)

فمنهم من يراها بانها(تبشر بوعود مشرقة للجميع) [١]

ومنهم من يعتبرها (الوجة الاخر للهيمنة الامبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الامريكية.[٢]

اوانها (حقبة التحول الراسمالي العميق للانسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز بقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.[٣]

(١)د.محمد رسلان ايديولوجيا الحصار مجلة الشاهد .العدد ١٤٦ عام ١٩٩٧ ص ٥٦

(٢)فيليب غوميث العولمة والسياسة العامة المستقبل العربي (العدد ٢٢١ عام ١٩٩٨ ص ٢٨

(٣)الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية مجلة الوحدة الاقتصادية العربية العدد ٢٦ السنة ١٤ كانون الاول ٢٠٠٢ ص٥٥-٥٦

فالعولمةتعبر عن استراتيجية خاصة بالراسمالية التي لم يعد مفهوم الانتاج فيها مركزاً في المناطق الصناعية بل توزع خارج البلاد الصناعية الاوروبية والامريكية واصبح مفهوم الشراكة بمثابة العنوان الاساسي لمراكز الانتاج بالاضافة لذلك فقد طرا تغيير اساسي على الشكل السلعي والبضائعي الذي كان سائداً في مجال دورة المال الراسمالية . فقد اصبح المال في حد ذاته بضاعة بدلاً ان يكون ثمناً للبضاعة أي اصبح سلعة لنفسه ولاتمر عبر الانتاج الا من اجل تحصيل فوائده واصحاب الاسهم وكبار الممولين اصبحوا يتعاملون مع البورصات اكثر مما يتعاملون مع مراكز الانتاج.

ويعرف الدكتور اسماعيل صبري عبدالله العولمة على انها ((التداخل الواضح لامور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة او انتماء الى وطن محدد او لدولة معينة ودون حاجة الى اجراءات حكومية)).(٤)

اما مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد) فانه يعرف العولمةبانها ظاهرة متعددة الوجوه يشمل ابرز مظاهرها النمو السريع في التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الاموال وازدياد اهميةالخدمات في كل من التجارة والاستثمار الاجنبي المباشر على السواء وتكامل عوامل الانتاج على الصعيد العالمي والتواؤم المؤسسي بين البلدان فيما يتعلق بسياسات التجارة والضرائب والاستثمار وسائر الانظمة . واصبحت العلاقات الاقتصادية بين الامم تتكيف بشكل متزايد وفق انظمة المؤسسات المتعددة الاطراف كمنظمة التجارة العالمية والتجمعات الإقليمية.(٥)
* ان هذا التعريف يركز على جانب واحد للعولمة هو الجانب الاقتصادي .وقد اهمل الجوانب الاخرى.

فتعبير العولمة يثير خلافات وتناقضات كبيرة بين الباحثين والمثقفين على حد سواء فهناك راي يقول بان العولمة هي تعبير عن مرحلة جديدة وذات مضمون جديد لم يسبق معرفته وتحديد ابعاده ومجالاته.

وهناك راي اخر يقول ان العولمة هي (النظام العالمي الجديد) الذي برزت مضامينه بشكل واضح في بداية التسعينات.

ولهذا فمن الصعب اعطاء تعريف شامل للعولمة واذا اردنا صياغة تعريف شامل لها فلابد من ان نضع في الاعتبار ثلاث عمليات للكشف عن جوهر العولمة وهذه العمليات هي:-

١. انتشار المعلومات بين جميع الناس.

٢. ازالة الحدود بين الدول وهذا يعني سهولة انتقال رؤوس الاموال والسلع والاشخاص بين الدول على النطاق العالمي.

---

(١)مصطفى حمدي،العولمة، اثارها ومتطلباتها ، ادارة البحوث والدرات ، في العولمة الفرص والتحديات، ابوظبي،١٩٩٧

(٢)مسعود ظاهر،صدام الحضارات كمقولمة ايديولوجية لعصر العولمة الامريكية جريدة الاتحاد، ١٩٩٧/٤/٢١

(٣)مصطفى، مصدر سابق

(٤)اسماعيل صبري عبدالله ، الكوكبة الراسمالية العالمية في مرحلة مابعد الامبريالية ، مجلة الطريق ،العدد ٤ تموز/ اب ١٩٩٧ ص٤٧

(٥)مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد) تقرير عام ١٩٩٦ ،البلدان الاقل نمواً . جنيف ،١٩٩٦ ص٩٣

٣. زيادة التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات وذلك عن طريق نشر القيم والمفاهيم والافكار الغربية الامريكية عالمياً.

كل هذه العمليات تؤدي الى نتائج سلبيةلبعض المجتمعات (دول الجنوب) والى نتائج ايجابية لبعضها الاخر(دول الشمال) لذلك يعرف الدكتور عبد الخالق عبدالله العولمة بانها في جوهرها حركة تاريخية وليدة وما زالت قيد التاسيس وهي شبيهة بحركة الحداثة التي برزت منذ نحو (٣٠٠) عام.[١]

وتستهدف دمج العالم وتوحيده اقتصادياً وسياسياً وحضارياً . ويقول الكاتب الفرنسي المسلم(روجيه غارودي) بانها دين الغرب الجديد الذي يدعو لوحدانية السوق والربح السريع.

وخلاصة القول ان التعريف الذي نراه اكثر شمولية هو الذي يشير الى العولمة بانها (تلك العملية التي تهدف الى توحيد اجزاء الاقتصاد العالمي والغاء الحواجز التي تقف امام تدفق رؤوس الاموال والتكنولوجيا والسلع والخدمات . وهذا يعني ارتباط كل بلد بشبكة عالمية مالية وتجارية وتكنولوجية بالعالم الخارجي بحيث تكون الحياه مستحيلة بمعزل عن هذه الظاهرة التي تقوم بتغيير البيئة الاقتصادية ويحركها في ذلك التحرك واسع النطاق صوب تحرير التجارة وراس المال وزيادة الانتاج للشركات واستراتيجية التوزيع والتغير التكنولوجي.*

المبحث الثاني

الأبعاد والآفاق المستقبلية للعولمة

تحمل العولمة في طياتها فرصاً وافاقاً فضلاً عن التحديات والمخاطر ففي الوقت الذي تستعد فيه العديد من الدول لتتاقلم مع متطلبات العولمة واحداث الهيكلة الاقتصادية التي يفرضها نظام التبادل الحر. فهي تسعى للانصهار في بوتقة تفاعلات النظام العالمي الجديد للتقليل من مخاطر العولمة التي باتت تعني لديهم امراً واقعاً لابد من التعايش معه.

فالعولمة - في نظرنا- قد تكون ذات مظهر ايجابي اذا ما اقتصرت على حرية انتقال السلع والخدمات والايدي العاملة وراس المال والمعلومات عبر الحدود القطرية والاقليمية والدولية.[١]

والعولمة تروج لامكانيات التنمية الشاملة ورفع مستوى المعيشة وتقليل الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة وذلك بنقل التكنولوجيا المتطورة وتوطينها في البلدان النامية ومنها الدول العربية ودعم حقوق الانسان والمحافظة على البيئة مع المحافظة على الامن والاستقرار الدوليين. وربما كان هذا ممكناً لولا ان الولايات المتحدة الامريكية تلح على قيادة النظام العالمي الجديد وتهميش دور بقية الدول والشعوب.فقد تمكنت بعض الاقتصاديات النامية مثل هونك كونك وكوريا وسنغافورة وتايوان بتعزيز ادائها الاقتصادي ان تجني مكاسب كبيرة وتنتقل من مجموعة

* (١) عبدالخالق عبدالله) العولمة ومحاولة دمج العالم) مجلة العرب الكويت العدد ٤,٥ عام ١٩٩٧ ص٣٧

البلدان النامية الى مجموعة الاقتصاديات المتقدمة وتمكنت دول اخرى مثل ماليزيا وتايلاند من احراز نجاح كبير في الاستفادة من قوى العولمة والاقتراب من مستويات الدخل الفردي في الاقتصاديات المتقدمة.

وقد تكون ذات مظهر سلبي له تاثيراته الخطيرةعلى الدول العربية متمثلة في تراجع اداء الكثير من الدول الفقيرة وازداد ما تواجهه من صعوبات وفقدان استقلالية السياسات الاقتصادية الوطنية سواء في مجال التجارة الخارجية ونظام الصرف او في مجالات السياسات النقدية والمالية وكذلك دورها في تعميق التبعية للبلدان المتقدمة والصعوبات في اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر.

لذلك فان التعامل مع ظاهرة العولمة يسوده الحذر مما خلق فرصاً للصراع تمثلت في ردود فعل دولية واقليمية ومحلية لخرق شمولية العولمة وهيمنتها للعودة بالعالم الى المنطق التاريخي .

ولقد ظهر هذا الخط في كثير من سياسات الدول الناشئة والتكتلات والتحالفات نذكر منها على سبيل المثال العراق الذي تم ضربه لانه يمثل قوه تهدد المصالح الامريكية بالمنطقة.* والمانيا واليابان والصين التي تمثل مراكز قوى جديدة محتملة ضد الولايات المتحدة الامريكية.

اما دولتا الهند والباكستان فقد سببا استياءً واضحاً من طرف الدولة الزعيمة لحيازة هاتين الدولتين لصواريخ حاملة لرؤوس نووية قد تخل بالتوازن الامني في المنطقة اذا لم تهيئ امريكا الظروف لاشعال حرب بين الدولتين الجارتين وهذا ما سيحدث فعلاً تستنزف فيها قدراتها الدفاعيةومقدراتها الاقتصادية والبشرية والعلمية مثلما حدث في العراق.

اما التحالف الذي يمر بسلام على الرغم من حذر امريكا منه فهو الاتحاد الاوروبي الذي يمثل حالياً المرشح الاكثر احتمالاً لخلق قطب اخر لولا وجوده في الحلف الاطلسي وهو ورقةارادت امريكا تفعيلها في يوغسلافيا قصد احكام هيمنتها على هذه الدول وضمان تبعيتها لها وابعادها عن فكرة القطب الثاني وفق هذا المنظور فان العولمة تحمل شيئاً من التهديد لاقتصاداتنا الوطنية ما دامت هي اقتصاديات استيرادية وليست تصديرية.

البعدين الاقتصادي والسياسي للعولمة

تشكل الهيمنة والسيطرة على ثروات الشعوب ومقدراتها ومنها المخزون النفطي في الشرق الاوسط وخامات افريقية وثرواتها وخيراتها المحرك الاساسي للعولمة لذلك نجد ان الاقتصاد العالمي في ظل العولمة يخضع لسيطرة قلة من الدول والشركات العملاقة التي سخرت المؤسسات العالمية الدولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) لاحكام قبضتها على اقتصاديات كل الدول من خلال فرض شروط اعادة الهيكلة الاقتصادية للوصول الى المعونات والمساعدات،باتت التدخلات الاقتصادية بمثابة السلاح الاقوى في حالة السلم يخضع الدول وخاصة القوى الناشئة ودول الجنوب - لمطالب النظام العالمي الجديد.

وقد ترتب على عولمة الاقتصاد انهيار التقسيمات الاقتصادية وازالة القيود على حركة الانشطة الاقتصادية بين الدول ، فمن جانب نلاحظ ان الدول القادرة على الحصول تصيب من

* (١) جريدة العرب) العدد ٥٥٩٨ في ١٩٩٩/٤/١٤ ص ٨

النشاط الاقتصادي العالمي هي وحدها التي تستفيد من العولمة ومن جانب اخر لا يستطيع أي بلد ان يفلت من نطاق هذه العملية التي هي في الواقع تطبيق لثمار التقدم العلمي والتكنولوجي . وبما ان الاقتصاد العالمي حالياً يمر بتحولات كبيرة حيث توسعت الصناعات الالكترونية وشبكات الاتصال المتطورة وازدادت الطاقة المعلوماتية المنقولة . ان هذه الهيمنةالمطلقة لدول الشمال على هذه الصناعات يظهر حالة عدم التكافؤ الهائل في توزيع الموارد المخصصة لانتاج التكنولوجيا بين دول الشمال ودول الجنوب ان حالة التوزيع غير المتكافئ لعناصر القوة الاقتصادية والتكنولوجية بين دول الشمال ودول الجنوب يخلق تحدياً حقيقياً امام دول الجنوب ومنها الاقطار العربية من حيث اساليب التصنيع في المستقبل وتطوير صناعة الالكترونيات. وبما ان العولمة هي اعلى مراحل الامبريالية* فان نتائجها الاقتصادية والسياسية ستكون لصالح دول الشمال الراسمالي بالتاكيد حيث ان مشاريع التنمية في عالم الجنوب صارت معلقة اكثر بشروط صعبة كتلك التي يطبقها البنك الدولي ومنها مثلاً اتخاذ اجراءات لخفض معدلات النمو السكاني والالتزام بسياسة الاقتصاد الراسمالي ومبادئه.

كما ان العولمة تستهدف دور الدولة القومية في التعامل الدولي وذلك بالاسقاط التدريجي لمفهوم السيادة ومقوماته وضماناته لوصفه مفهوماً سياسياً واشاعة الهيمنة الاقتصادية الاجنبية(الاستثمار الاجنبي - سيطرة المؤسسات والشركات المتعددة الجنسية الكبرى) لما لذلك من فاعلية في اضعاف مقومات استقلالية القرار الوطني واصبحت العولمة بابعادها الاقتصادية والسياسية حقيقة من حقائق عالمنا المعاصر. واتضحت من خلال تضاعف الصادرات السلعية العالمية خلال العقدين الماضيين ، وباتت تمثل ٢٠% من الناتج الاجمالي العالمي بعدما كانت تمثل ١٠% كما ازدادت صادرات الخدمات وارتفعت من ١٥% الى٢٢% من اجمالي التجارة الدولية. [١] وقد ادى ازالت الحواجز التجارية (التعريفات الكمركية والحصص وما الى ذلك الى تنشيط التجارة العالمية التي زادت بمعدل (١٢) مرة في مدة ما بعد الحرب الباردة ويبلغ حجمها الان اكثر من (١٠) الاف مليار دولار ومن المتوقع ان تنمو بنسبة ٦% سنوياً خلال العشرة اعوام القادمة.[٢]

وفي مواجهة اتساع فجوة التجارة الخارجية وفجوة الادخار - الاستثمارتعتمد بعض البلدان العربية على التمويل الخارجي لمقابلة متطلبات برامج التنمية ونتج عن ذلك ظهور مشكلة المديونية حيث بلغ اجمالي الدين العام الخارجي في نهاية عام ٢٠٠٠ نحو ١٤٣,٨ مليار دولار وهي تمثل نحو ٤٩,٤ % من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية المقترضة باستثناء العراق . [٣]

وفي ظل العولمة الاقتصادية سيتم تهميش الدول العربية اكثر من تهميشها الحالي . وذلك من خلال مقارنة الناتج المحلي الاجمالي العربي والبالغ ٧٠٩ مليار دولار وهو يقل عن ٢,٥ % من الناتج العالمي بنواتج بعض الدول الكبرى فبالرجوع للبيانات المتاحة نجد ان الناتج العربي يمثل نحو ٨,٥ % ،١٧% ، ٣٤% ، ٤٩,٥% ، ٥٢% من ناتج الولايات المتحدة الامريكية واليابان والمانيا وفرنسا وبريطانيا على الترتيب.[٤]

* مسعود ظاهر : صدام الحضارات كمقولة ايديولوجية لعصر العولمة الامريكية ، مصدر سابق ، ص١٥

(١)مجموعة باحثين العرب والعولمة مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٨ ص٣٦٤

(٢)صندوق النقد العربي واخرين التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٨

(٣) صندوق النقد العربي واخرين التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١ ص١٩٠

ومن معالم العولمة في المجال التجاري ظهور التجارة الالكترونية التي اخذت تستقطب قدراً كبيراً من الاهتمام المتزايد يوماً بعد يوم نظراً لما يتوقع لها من تاثير في حركة التجارة العالمية والطريقة التي تتم بها المعاملات والصفقات التجارية وما قد ينجم عنه تاثير في الحياه الاقتصادية وتقدر منظمة التجارة العالمية

(wot) عدد مستخدمي شبكة الانترنيت حالياً باكثر من (١٠٠) مليون مستخدماً في العالم . وان قيمة التجارة الالكترونية ارتفعت الى (٣٠٠) مليار دولار عام ٢٠٠٠.[١]

وفيما يتعلق بالاستثمار الاجنبي تشير بعض التقارير الى ارتفاع رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر ما يقارب اربع مرات بين عامي ١٩٨٢ -١٩٩٤ كما تضاعف هذا الرصيد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي خلال المدة نفسها الى ٩% وقدرت قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر عام ١٩٩٦ بحوالي ٣,٢ %تر بليون دولار وبلغت ارصدة الشركات متعددة الجنسية في العالم ٨,٢ % تربليون دولار.[٢]ولاسباب عديدة تتعلق بمنا الاستثمار في المنطقة العربية يتدنى النصيب النسبي للمجموعة العربية في الاستثمار الاجنبي المباشر ففي حين قدرت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال عام ١٩٩٩ بنحو ٨٢٧ مليار دولار بزيادة تقدر بنحو ٢٥% عن حجمها عام ١٩٩٨ الذي بلغ ٦٦٠ مليار دولار، نجد ان نصيب الدول العربية من هذه الاستثمارات يهبط من ٦,٣٥ مليار دولار عام ١٩٩٨ الى ٥,٩٥ مليار دولار عام ١٩٩٩ . [٣]

وذهبت معظم تدفقات الاستثمار الاجنبي الى الدول الصناعية ولكن نصيب الدول النامية اخذ بالازدياد فيما بين عامي ١٩٨٧ -١٩٩٤ فقد زادت من ٢٥ مليار دولار الى ١٧٢ مليار دولار.

وقد بلغت خسارة دول الجنوب نتيجة عدم المساواه في الحصول على الفرص في مجال التجارة والمال والعمل ما مقدراه (٥٠٠) مليار دولار سنوياً أي ما يعادل (١٠) مرات ما تحصل عليه دول الجنوب من مساعدات اجنبية لاغراض التنمية.[٤]

يتضح مما سبق ان الاقتصاديات العربية تواجه تحديات حقيقية تقف حجر عثرة امام توفير متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل العولمة وما لم تتخذ اجراءات سريعة وحاسمة فان تهميش الاقتصاد العربي سوف يتصاعد.

ولعل اهم تحدي يواجه الاقتصاديات العربية في ظل العولمة هو القصور الاقتصادي العربي في المجال التنموي وغياب التنسيق الاقتصادي العربي * فبينما تتفاوض دول الاتحاد الاوروبي مثلاً كتكتل له موقف موحد مع دول المنطقة العربية في اطار الشراكة الاوروبية المتوسطية تتفاوض دول المنطقة العربيةفرادى [١] ، اذن اصبح اندماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي حتمياً مع تسارع خطى العولمة وانفتاح الاسواق على بعضها البعض بما فيها اسواق العمل. وما تفرزه هذه التحولات من اتساع وتعميق المنافسة الدولية التي تزداد حدتها مع اتساع الفجوات الانتاجية والانمائية بين الدول الصناعية والدول النامية. وظهور المزيد من عدم التوازن في الانتاج والاسعار وتوزيع الدخل بينهما.[٢] .

---

(٤)الامانة العامة لمس الوحدة الاقتصادية العربية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية / العدد ٢٦ السنة الرابعة عشر كانون الاول ٢٠٠٢ ص ٧٢

*(١)world Bank World Development .Roport .1998

*(٢) UNESCO .Statistical on science and Technology , october , 1997

*(٣)المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار في الدول العربية الكويت ١٩٩٩ ص ١١-١٢

(٤)*UNDP .World investsment report , 1998

البعدين الاجتماعي والثقافي للعولمة

ان العولمة تشكل خطراً في جانبها الاجتماعي والثقافي حيث تشكل خطراً ممثلاً بالمؤسسات الدولية واثار سياستها في المجتمعات المستهدفة ، فهي تحدد أي مدى ممكن لشعوب الدول المدينة والدائنة في الوقت ذاته من ان تتمتع بالعناية الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصاية واسواق العمل المناسبة .وبالتالي فهي تؤثر في الوظائف التي تمس السلطة الدستورية والسياسية في الصميم ، فهي تحول صلاحية صنع القرار من الحكومة الى المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تحدد الميزانيات وتخفض العملة او ترفعها.

ان انعكاسات العولمة او النمط الامريكي على السيادة الشعبية والديمقراطية الحقيقية ففي كثير من الحالات تتعارض شروط صندوق النقد الدولي مع الترتيبات الحكومية والدستورية السائدة.

كما ترمي الى اعادة الهيكلة والخصخصة بتقليص المجال العام لحساب المجال الخاص وفي هذا تناقض مع روح الديمقراطية التي تعتمد المشاركة والمساواه والحق في الموارد ، فان الحديث عن الديمقراطية وتوسيع المشاركة الجماهيرية سوف تطوي ملفاته من قبل دول العولمة وسنلاحظ ان نغمة الحديث ستكون ديمقراطية ، تبادل البضائع والسلع وعن الحرية المطلوبة لراس المال في دورته الراسمالية، ان دول العولمة لن تكون ديمقراطية في علاقاتها مع الدول النامية بل ستكون هذه العلاقة امرية في الشكل المطلوب تنفيذه لصالح نهج العولمة ، ان منهج التفكيك واعادة التركيب الذي تفرضه العولمة من خلال قنوات الثقافة الدولية (الغربية) ، تعد عاملاً مدمراً للثقافات والحضارات الانسانية اذ تسعى الى تنميط الاستهلاك المادي والثقافي للشعوب فانعكاساتها على الهويات والخصوصيات الثقافية * مباشرة تتمثل في تغيب الثقافات المحلية وافساح المجال امام الثقافات المستوردة عبر شبكات الانترنيت والاقمار الصناعية والبريد الالكتروني وصولاً الى التجارة الالكترونية وغيرها من احدث وسائل الاتصال التي جعلت العالم (قرية كونية صغيرة) ففي مجال الاقمار الصناعية مثلاً قد وصلت الى كثافة ودرجة من التقدم غير مسبوق هذه التكنولوجيا محتكرة من قبل الدول الصناعية الكبرى ليس فقط كصناعة ولكن ايضاً كقدرة على الاستخدام . هذه القدرات التكنولوجية الجديدة تعطي الامكانيات الاعلامية لهذه الدول قدرات غير مسبوقة في البث والارسال والاستقبال.[1]

اما فيما يخص جانب وسائل التاثير المعلوماتي يمكن ان نميز بين جانبين اساسين وهامين هما:- مصادر الحصول على المادة الاعلامية ومصادر الحصول على الاجهزة الاعلامية.

فيما يتعلق بالجانب الاول يمكن الاشارة الى ان وكالات الانباء الرئيسة الاربع في العالم هي اسوشيتدبرس،يونايندبرس ،رويتر ووكالة الصحافة الفرنسية تسيطر وحدها وفقاً لاحصاءات الامم المتحدة على ٨٠% مما يتم نشره في العالم هذا عن المادة الاعلامية.

---

(١)الامانة العامة لمس الوحدة العربية(المصدر نفسه ص ٧٤

(٢) صندوق النقد العربي واخرون التقرير الاقتصادي العربي الموحد) عام ٢٠٠٢ ص ١٨١

اما عن مصادر الحصول على الاجهزة الاعلامية فهناك (١٥) مؤسسة في (٦) دول فقط هي الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا واليابان وهولندا وفرنسا تسيطر على ٧٥% من مبيعات العالم من اجهزة الاتصال.[٢]

بما في هذا التصنيف من معاني الهيمنة والغطرسة فضلاً عن التفوق العلمي والتكنولوجي الذي مكن العولمة بقيادة الغرب من تهديد الثقافات الاصلية واستبدالها بثقافات هجينة احكم قبضته بفرض اتفاقية(الجات)واردفها باتفاقية جوانب التجارة المتعلقة بالملكية الفكرية TRIPS

لاحتكار العلم والتكنولوجيا . حيث ان حقوق الملكية الفكرية مهمة لتشجيع الابتكار خاصة في مجالات الطب والزراعة وغيرها وهناك جوانب تثير انزعاج البلدان النامية بشكل خاص تتمثل اساساً في استمرار الدول الصناعية في السيطرة على الاغلبية الكبرى من براءات الاختراع على مستوى العالم ٩٧%[٣]*

وبذلك (فالمعلومة) سلعة تباع وتشترى ولهذا تداعياته الخطيرة،فلقد اصبحت المعلومة والتقنية حكراً على الدول الغنية واي دولة تقوم بتجاوزات تصبح عرضه للعقوبات والاتهام بالقرصنة الفكرية والتقنية ودعم الارهاب وتوضع على القائمة السوداء . فدول مثل العراق وسوريا والسودان وليبيا وكوريا الشمالية تتهم سنوياً وبشكل الي بدعم الارهاب وخرق حقوق الانسان وبغض النظر عن دول اخرى كثيرة تمارس الارهاب فعلاً وتخرق حقوق الانسان في بلدان لا لشئ الا لانها تدور في فلك السياسة الامريكية. فدعوى وجود اسلحة دمار شامل لدى العراق والالحاح على معاقبته بطريقة لم يشهد العالم لها مثيلاً من قبل. تقابلها تعمية مقصودة للحشد الهائل من اسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيمياوية التي يمتلكها الكيان الصهيوني فالثقافة اصلاً هي التي تنتج مكونات الحياه المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع وعليه فان الاختراق الذي يحدث لثقافات شعوب الدول النامية وبالاشكال المتعددة التي تحدث لا تقف اثارها عند هذا الجانب فحسب بل يستطيل ليفعل فعله في الاشكال الدستورية والقانونية والادارية لهذه الشعوب ورغم ان ثورة المعلومات قد تمكنت من اختراق حتى الاسرار العليا الوطنية لدول متقدمة تكنولوجياً فانها قد استباحت حرمات واسرار الدول النامية بحيث يمكن القول ان ليس هناك من اسرار عليا لهذه الدول امام التكنولوجيا الهائلة لثورة المعلومات من اقمار صناعية او شبكات ومحطات اختراق والتي تملكها دول العولمة. واخيراً بقى ان نتساءل هنا ماذا تنتظر دول الجنوب من هذا النظام ومن هذه العولمة.اقتصادياً واجتماعياً؟

وللاجابة على ذلك نقدم بعض الادلة منها:-

(١)د.عبد المنعم سعيد العرب والنظام العلمي الجديد الخيارات المطروحة كراسات استراتيجية ١٩٩١ ص ١١

(٢)د.محمد محمود المرسي الواقع الاتصالي في الوطن العربي.دراسة في الامكانات المتاحة(شؤون عربية(الامانة العامة لجامعة الدول العربية) العدد /٧٤ حزيران عام ١٩٩٣ ص ١٧٥-١٧٦

(٣)البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠ -٢٠٠١ ص ١٧٩ -١٨٠

ا. على المستوى الدولي فان النتيجة المنتظرة تتمثل في المزيد من اللامساواة بين دول الشمال ودول الجنوب من ناحية وتبعية الثانية للاولى من ناحية اخرى.

ب. اما على المستوى الوطني يمكن القول ان اثار العولمة ونتائجها بدات بوضوح من خلال متابعة وتنفيذ البرامج السياسية التي صيغت في اطار نظريات ومؤسسات العولمة ولعل ابرز ذلك:-

١. زيادة متسمرة في عدد الفقراء وذلك لان خفض الدخل هو نتيجة مباشرة للسياسة الاقتصادية للعولمة. فالفقر لا يخلق الطلب الفعال لهذا لاتعد اسواق معظم الدول العربية اسواق كبيرة تغزي الشركات متعددة الجنسيات.

٢. ارتفاع نسبة الامية بسبب خفض الانفاق على التعليم في دول الجنوب.

٣. الازدياد المستمر في معدلات البطالة ، ستؤدي العولمةحتماً في البلدان العربية الى تزايد البطالة بجميع اشكالها وانواعها لان التحول من شكل ملكية وسائل الانتاج لصالح الملكية الخاصة سيؤدي الى ان الطلب على قوة العمل في ظل العولمة ستكون اقل بكثير من عرض قوة العمل.

٤. تركز الملكية بايدي كبار الملاك بكل ما ينطوي عليه ذلك من امكانات العودة الى ممارسة الاستغلال بعيداً عن حماية الدولة .

٥. من المتوقع ان تؤدي العولمة الى تصدير الصناعات الاكثر تلويثاً للبيئة من المركز الى الدول العربية وتصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية من اليد العاملة بدلاً من الكثافة العالية لراس المال .

٦. وهكذا تبدو لنا ان العولمة تولد في ظل قطبية سياسية وعسكرية احادية قد تفرض نفسها مدة من الزمن على البشرية الا اننا نرى انها لا تملك على المدى البعيد أي امل في البقاء والاستمرار لان عالم الجنوب بدا يتحرك من اجل رفض هذه الصيغ والمضامين الغير عادلة.

ولابد لهيمنة الشمال على الجنوب ان تزول لانها ضد منطق التاريخ ولان الشعوب الكادحة والمضطهدة هي دائماً المنتصرة في النهاية . كما انه لابد من ان ينتهي انقسام العالم المعاصر الى شمال غني ومهيمن وجنوب فقير وتابع. بيد ان ذلك لن يتم الا بتغيير العالم لكن تغيير العالم يحتاج الى صياغة مشروع حضاري جديد.[1]*

المبحث الثالث

السبل الكفيلة لمواجهة العولمة في الدول العربية

* (١) د عبد الخالق عبدالله العالم المعاصر والصراعات الدولية سلسلة عالم المعرفة العدد ١٣٣ ١٩٨٩ ص ٢١٢

ان الاقتصاديات العربية مطالبة اليوم بتكثيف الجهود للتغلب على مخلفات القصور التاريخي الناتج عن فشل نماذج التنيمة المتبعة منذ خمسين عاماً ومخلفات ضعف التكيف مع التحولات التي عرفها العالم خلال الثمانينات ، حيث تمكنت العديد من الاقتصاديات من تجاوز اختلالها وتصحيح مسارها وهي مطالبة لمواجهة تحديات العولمة ، ولقد كان للدول العربية العديد من المحاولات الجادة للعودة الى المنطق التاريخي من خلال تجمعات اقليمية تستند بالاساس على عنصر التقارب الجغرافي باعتباره سنداً للتضامن المصلحي وفي مقدمة هذه التجمعات مجلس التعاون المحلي والاتحاد المغاربي الذي يعد خياراً مصيرياً يجب الا نحيد عنه على الرغم من المعوقات الظرفية التي تواجهه.[1] اما المبادرة الواعية والواعدة الاكثر اهمية فهي تجمع دول الساحل والصحراء الذي يهدف الى تحصين المنطقة من غطرسة الغرب واطماعه والصمود امام الهيمنة الغربية الاطلسية ومواجهة ظاهرة العولمة الشرسة وتسهم عدة منظمات حكومية مثل حركة عدم الانحياز وتجمع الدول الاسيوية ومنظمة التجارة الحرة شمال امريكيا NAFTA وتجمع الباسيفيكي كل هذه التكتلات الغرض منها امتصاص صدمة العولمة وتثبيت هيمنة النظام العالمي الجديد الذي تفرضه أمريكا ، إذن كيف تتعامل مع العولمة؟ للتعامل مع العولمة عربياً واسلامياً لابد لنا من فهم علمي وحقيقي للعولمة بمستوياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومنع تاثيراتها السلبية على مجتمعاتنا العربية الاسلامية وذلك من خلال التصدي وبشكل فاعل وواع للعولمة : (لانها اعلى مراحل الامبريالية) وهي بنفس المعنى الذي نقصد به (هيمنة أمريكية).

وهذا يتطلب العمل على تحقيق الاهداف التالية:

١. تأسيس كتلة اقتصادية عربية موحدة(سوق عربية مشتركة) وصولاً الى تحقيق اتحاد عربي او وحدة عربية وذلك للوقوف بوجه تيار العولمة او التقليل من اثارها السلبية .

٢. تاسيس نظام معرفي وتربوي واكاديمي مشترك والاستفادة من المجالات الحيوية للتبادل المشترك وانشاء جامعة عربية اسلامية او مركز بحوث متخصص في الدراسات المستبلقية.

أي استشراق افاق المستقبل ووضع تصور مستقبلي لموقع الوطن العربي في المحيط الاقليمي والدولي وتصور مفهوم محدد للامن القومي العربي للدفاع عن قضايا العرب والمسلمين لمواجهة العولمة في القرن القادم.[٢]*

٣.ازالة الخلافات السياسية الكبرى في العالم العربي وتجاوز التناقضات ومخلفات الحرب وتوحيد التوجهات لتدبير مسارات السلام والتزام كل الدول العربية باحترام الوحدة الترابية للكيانات القطرية وبعدم العمل على تقسيمها وتجزئتها.

٤.العمل على تحقيق التنمية البشرية والتطوير التكنولوجي للقاعدة الانتاجية والتوسع التصديري مع تحقيق خطوات اسرع واشمل لتكامل اقتصادي عربي فمن الخطورة بمكان الاندماج في تيار العولمة فرادى أي خارج اطار تشكيل اقتصادي معين ودون توافر الاليات الكفيلة بتعزيز القدرة التنافسية للمجموعة العربية في الاسواق كي تتمكن هذه الدول من تعظيم ما يمكن ان تجنيه من مكاسب وتلافي ما قد تتعرض له من مخاطر .

٥.السعي لتشجيع الاستثمار خاصة الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يساعد على تحرير التجارة الذي يرافقه سياسات تكميلية لتحرير الاستثمار الاجنبي المباشر كزيادة شفافية البيئة التنظمية للاقتصاد المحلي بما في ذلك تبني قوانين الاستثمار تتفق مع المعايير الدولية وفي نفس الوقت الغاء القيود التي تمتع التوزيع الكفوء للموارد بين القطاعات .

اذن لابد من التكتل الاقتصادي العربي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الامريكية والافريقية والاسيوية والامبركالاتينية بدلاً من تكريس السياسات القطرية الضيقة.

الاستنتاجات والتوصيات

من خلال ما عرضه البحث من مفاهيم ونتائج يمكن تحديد اهم الاستنتاجات والتوصيات المرتبطة بها كالاتي :-

اولاً:-الاستنتاجات

في ضوء نتائج البحث يمكن استنتاج الا تي :-

١. العولمة حركة وليدة ما زالت قيد التاسيس وفرضية لم يتم اثباتها بعد وظاهرة غير مكتملة الملامح وهي تحدد ملامح المستقبل .ففي الوقت الذي تقدم فيه العولمة فرص نادرة للدول العربية لكي تستغلها الا انها ترفع في نفس الوقت من تكاليف هذه الفرص.

- (١)جريدة الحرية (تونس)) ١٨ مارس ١٩٩٩ ص٢
- (٢)برهان غليون الوطن العربي امام تحديات لقرن الواحد والعشرين مجلة المستقبل العربي مركز دراسة الوحدة العربية العدد ٢٣٢ حزيران ١٩٩٨

٢. العولمة عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة . وكما يروج لها الغرب فهي عملية حتمية وليست خياراً مطروحاً بل حقيقة واقعة او امر واقع.

٣. ان العولمة هي عملية لا مفر منها ويجب قبولها والتعامل معها اياً كان الموقف منها لان تجاهلها لن ينهيها كعملية تاريخية فضلاً عن انها اصبحت تستوعب دولاً تملك النصيب النسبي الاكبر لا غلب انشطة الاقتصاد العالمي.

٤. ان العولمة ظاهرة موضوعية خلفتها اوروبا وعمقها امريكا وتحملت نتائجها دول الجنوب وخاصة الدول العربية فقد كان من نتائجها تعميق الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية بين دول الشمال ودول الجنوب اذ ان فوائدها ومزاياها لم تشمل جميع الدول ولم يات نمط النمو متكافئاً لكل البلدان بل ان تزايد الانفتاح بين الاقتصادات الوطنية لم يؤد الى تقليص الفجوة الكبيرة بين الدول من توزيع الدخل او مستويات التقدم والرفاهية فمع التطورات السريعة للاقتصاد الجديد ازدادت الفروق اتساعاً في توزيع الدخل العالمي عبر البلدان وأزداد الفقرداخل البلدان الاشد فقراً . الا ان بعض الاقتصادات استطاعت ان تجني مكاسب كبيرة وتنتقل الى مجموعة الاقتصادات المتقدمة مثل هونك كونغ وكوريا وسنغافورة وتايوان.

٥. ان نتائج العولمة الاقتصادية والسياسية تذهب في معظمها لصالح الدول الراسمالية حيث ان مشاريع التنمية في عالم الجنوب اصبحت معلقة اكثر بشروط صعبة كتلك التي يطبقها البنك الدولي ومنها اتخاذ اجراءات لخفض معدلات النمو السكاني والالتزام ونتج عن ذلك ظهور مشكلة المديونية الخارجية في الدول العربية حيث بلغ اجمالي الدين العام الخارجي في نهاية عام ٢٠٠٠ نحو ١٤٩ مليار دولار وهي تمثل ٤٩ % من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية المقترضة بأستثناء العراق . وتهميش دورها وذلك من خلال مقارنة ناتجها المحلي الاجمالي بالناتج العالمي اذ يقدر الناتج في عام ٢٠٠٠ بحوالي ٧٠٩ مليار دولار وهو يقل عن ٢% من الناتج العالمي في حين ان سكان العالم العربي يمثلون ٤% من مجموع سكان العالم .

٦.تبين ان دور الشركات متعددة الجنسية لم يعد مقتصراً على النهب والاستغلال الاقتصادي بل انه يتعدى ذلك الى التخريب الثقافي وخلق نموذج ثقافي استهلاكي عالمي كما لا يتوقف نشاطها على الاحتكار المالي بل يمتد الى الاعلامي والثقافي .

ثانياً:-التوصيات

في ضوء استنتاجات البحث توصي بالاتي :-

١. اقامة منظمة تجارة عربية حرة تمهيداً لاقامة سوق عربية مشتركة وما يرتبط بها من قضايا الحماية والدعم والمنافسة والحرية الاقتصادية.

٢. يتوجب على الدول العربية ان تخطو خطوات سريعة لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي العربي والوحدة الاقتصادية العربية التي بدونها لن يستطيع العرب بناء اقتصاد عربي قادر على البقاء والمنافسة في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة.

٣. تامين المرونة في الاقتصاد العربي وتجاوز الاحادية في الاقتصاد أي عدم الاعتماد على صادرات النفط فقط وخلق ثقافة السوق الوطنية كما تفعل اليابان حيث يفضل الياباني منتوجات بلاده فاذا وضعنا في الحسبان ان الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط يمثل حوالي ٧٥% من الناتج المحلي الاجمالي العربي ادركنا استمرار هيمنة القطاع النفطي على هيكل الاقتصادات العربية بصورة عامة .

٤. يتطلب من دول الجنوب التصدي لهذه الهيمنة(العولمة) عن طريق الارتقاء بالقدرات البشرية وتحسين اوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى تفوت الفرصة على الغرب الراسمالي الذي يستخدم العولمة ووسائلها المختلفة للضغط على دول الجنوب ومنها الدول العربية.

٥. ينبغي على دول الجنوب احداث تغييرات جوهرية واساسية في مسارات المنظمات الدولية التي تنتمي اليها لتحقيق النجاحات المنشودة من تاسيسها وان توحيد شعوب دول الجنوب على هذا الاساس يضمن لها القدرة والفاعلية في التعامل مع الغرب الراسمالي.

٦. ٦. وضع استراتجية بناء القدرة التنافسية والتي تعد من اهم عناصر الاستراتيجية العليا للتنمية الشاملة في الوطن العربي. لقد اصبحت الامم في عصر العولمة لاترث رخاها ولكنها تحقق بالعمل والانتاج وبما تبذله من جهود لكي تخلق لنفسها مزايا تنافسية فريدة وعوامل انتاج مبتكرة ومعدلات نمو متصاعدة فالتقسيم الدولي الجديد للعمل لم يعد تقسيمنا استاتيكياً وانما ديناميكي يتغير مع كل حراك تكنلوجي تحرزه أي دولة .

مصادر البحث

* المصادر العربية

١- فتح الله ولعلو: تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية ، سلسلة دراسات عربية، عمان، ١٩٩٦ .

٢- د.محمد رسلان: ايديولوجيا الحصار، مجلة الشاهد ، العدد ١٤٦ ، عام ١٩٩٧.

٣- فيليب غوميث: العولمة والسياسة العامة ، المستقبل العربي، العدد ٢٢١ ، ١٩٩٨.

٤- الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد ٢٦ ، السنة ١٤ كانون الاول ، ٢٠٠٢ .

٥- مصطفى حمدي : العولمة اثارها ومتطلباتها ، ادارة البحوث والدراسات في العولمة، الفرص والتحديات، ابوظبي عام ١٩٩٧ .

٦- مسعود ظاهر :صدام الحضارات كمقولة ايديولوجية لعصر العولمة الامريكية ، جريدة الاتحاد ،١٩٩٧ .

٧- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) ،البلدان الاقل نمواً ، تقرير عام ١٩٩٦ .

٨-إسماعيل صبري عبدالله:الكوكبة الراسمالية العالمية في مرحلة مابعد الامبريالية ، مجلة الطريق ،العدد ٤ تموز / آب ١٩٩٧ .

٩-عبد الخالق عبدالله: العولمة ومحاولة دمج العالم ، مجلة العرب ، الكويت، العدد ٤-٥ عام ١٩٩٧.

١٠-جريدة العرب ، العدد ٥٥٩٨ في ١٩٩٩/٤/١٤.

١١- مجموعة باحثين، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٨

١٢- د.عبدالخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة ، العدد١٣٣ عام ١٩٨٩.

١٣- صندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،عام ١٩٩٨.

١٤- صندوق النقد العربي واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، عام ٢٠٠١.

١٥- صندوق النقد العربي واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، عام ٢٠٠٢.

١٦- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار منا الاستثمار في الدول العربية ، الكويت، ١٩٩٩.

١٧- د.عبد المنعم سعيد، العرب والنظام العالمي الجديد، الخيارات المطروحة ، كراسات استراتيجية ،١٩٩١ .

١٨- د.محمد محمود المرسي، الواقع الاتصالي في الوطن العربي ، دراسة في الامكانات المتاحة ، شؤون عربية ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد ٧٤ ، حزيران ١٩٩٣ .

١٩-البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، عام ٢٠٠٠ /٢٠٠١ .

٢٠-جريدة الحرية، تونس ، ١٨ مارس ، ١٩٩٩.

٢١-برهان غليون ، الوطن العربي امام تحديات القرن الواحد والعشرين ، مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسة الوحدة العربية ،١٩٩٨.

المصادر الاجنبية

1-worId Bank worId Development ,Report ,1998

2-UNESCO .statistical on science and Technology october 1997

3-UNDP .world investsment Report 1998